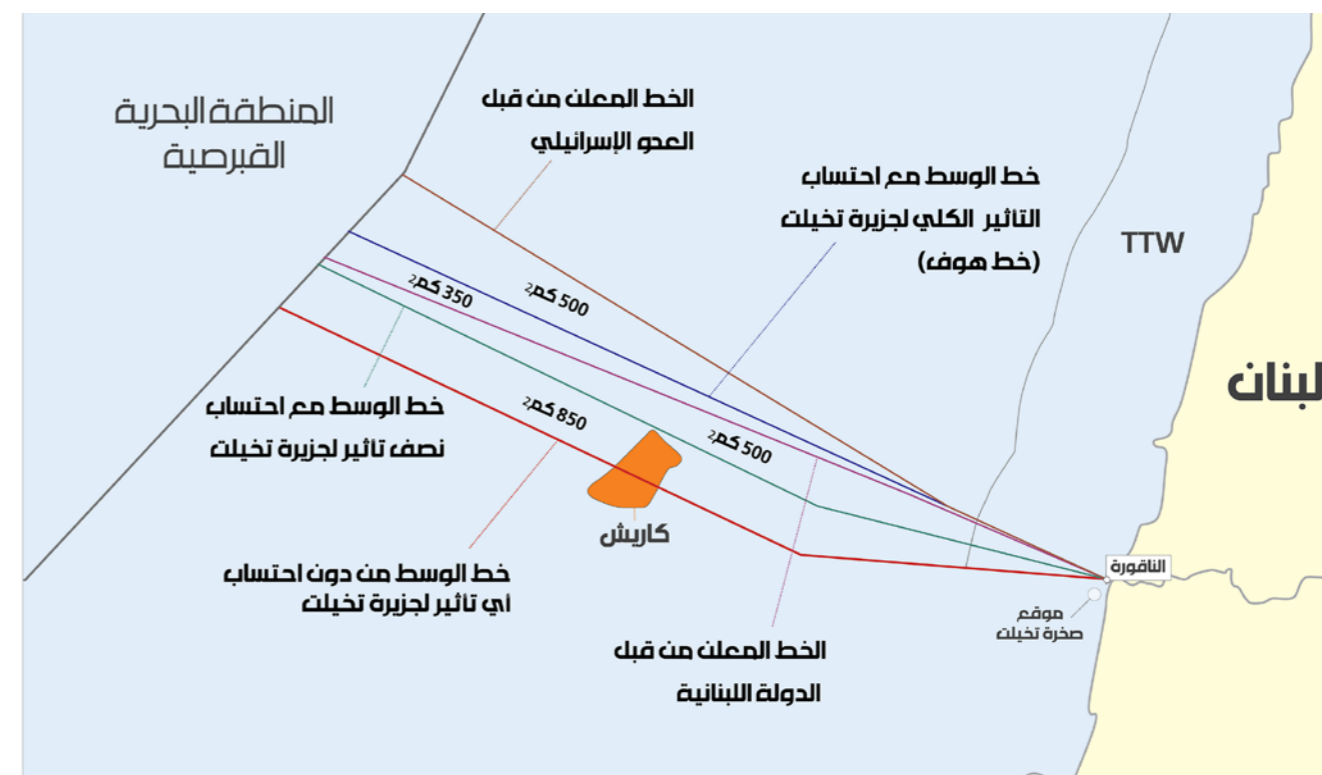


تحقيق

جورج شاهين

لبنان متمسكاً بالقوانين الدولية الضامنة حدوده البحرية
وثائق الوفد اللبناني تتجاوز "خط هوف"
لاستعادة مناطق مضاعفة

في النصف الثاني من الشهر الماضي، بعد عقد ونصف عقد من الاقتراحات المتبادلة، بوشرت المفاوضات العسكرية والتقنية غير المباشرة من اجل ترسيم الحدود البحرية بين لبنان واسرائيل في مقر اليونيفيل في الناقورة، برعاية اميركية وتسهيلات اممية



خارطة الخطوط البحرية المطروحة على طاولة المفاوضات غير المباشرة اللبنانية - الاسرائيلية.

بعد جلسة الافتتاح البروتوكولية التي عقدت في 14 تشرين الاول، عقدت جولتان دخلت فيهما المفاوضات في 28 و29 منه جدياً حول النقطة البرية التي ينطلق منها الترسيم النهائي للحدود البحرية في المياه الاقليمية اللبنانية، ومن بعدها للمنطقة الاقتصادية الخالصة، وفق الطرح اللبناني الجديد الذي يعيد الى لبنان حقة بمساحة واسعة لم تتناولها الاتصالات السابقة، وتجاوزت ما قال به اقتراح الوفد الاميركي فريدريك هوف غير الملزم كي يعيد لبنان 2290 كيلومترا بحريا ويشطر حقل ياريش النفطي الاسرائيلي الى النصف. في الجولة الاولى من المفاوضات الجدية والفعالية التي تلت الاحتفال البروتوكولي، قدم لبنان تصوره الجديد للحدود بالخرائط والوثائق التي تم تحضيرها، مقرونة بما يدعمها في قانون البحار والمعاهدات الدولية، انطلاقاً من النقطة الحدودية البرية في رأس الناقورة المحددة بين لبنان وفلسطين المحتلة في اتفاقية "بولي - نيو كامب" عام 1923 والتي كرستها اتفاقية الهدنة الموقعة بين

انتهت والخلاف حول النقطة البرية التي ينطلق منها الخط البحري وكيفية تحديده. تزامناً، صدر عن حكومة الولايات المتحدة ومكتب منسق الامم المتحدة الخاص للبنان بيان للمرة الاولى قالا فيه "بناء على التقدم المحرز في اجتماع 14 تشرين الاول، عقد ممثلو حكومتي اسرائيل ولبنان في 28 و29 تشرين الاول، محادثات مثمرة بواسطة الولايات المتحدة استضافها مكتب منسق الامم المتحدة الخاص بشؤون لبنان (UNSCOL)", وانهما "يأملان في ان تؤدي هذه المفاوضات الى حل طال انتظاره، والتزم

الاراضي اللبنانية، وحاولت تسمية "الصخرة" التي اعتمدت نقطة حدودية ثابتة مدعية انها "جزيرة" بغية تغيير النظرة اليها وفق قانون البحار الذي يميز بينهما. لم تنجح المبادرة الاممية التي نظمت غداء للوفدين في نهاية الجولة الثانية بغية جمعهما، فحافظ الجانب اللبناني على القطيعة مع وفد العدو، ورفض التوجه اليه مباشرة متحاشياً ان تلتقي العيون بينهما. لكنها فازت بالحفاظ على جو ايجابي، وتم التفاهم على عقد الجولة الثالثة في 11 تشرين الثاني لاستئناف المفاوضات من حيث

الشحيتلي: لبنان نال ما اراده
في مفاوضات عسكرية وتقنية

اللواء المتقاعد عبدالرحمن الشحيتلي.

■ ما هي اهمية التوصل الى اتفاق الاطار وهل قبول اسرائيل بمفاوضات تقنية بدلا من سياسة انتصار لوجهة نظر لبنان؟ □ اهمية التوصل الى اتفاق الاطار، ان الطرفين اصبحا يجلسان في قاعة واحدة بدل ان يلجأ الوفد الاميركي الى الزيارات المكوكية لتبادل المقترحات، فيما سيجري اليوم تسريع للمفاوضات اذا كانت النيات حسنة. ففي كل زيارة، كنا ننتظر الوفد الاميركي اسبوعاً او اسبوعين لكي يذهب ويعود. اما اليوم فالمفاوضات باتت اسهل، ويمكن ان يطرح الوسيط او الراعي سؤالاً وينال جواباً في خلال دقائق. في الوجة الاخر للاتفاق، علينا تجنب مخاطر ان تنجح اسرائيل في استثمار وجودنا معها على الطاولة نفسها، فتحقق ما ارادته منذ قيامها في السياسة. بناء عليه، يمكن مفاوضات عسكرية وتقنية، وان استطاعت اسرائيل تحقيق العكس تكون وجهة نظرها هي التي انتصرت.

■ لماذا الاستناد الى تفاهم نيسان والخط الازرق في اتفاق الاطار بدلا من خط الهدنة والحدود الدولية؟ وما هو مصير خط هوف؟ □ اتفاق نيسان نص على تجنب قصف المدنيين،

كما نص على احترام القوانين الدولية في الحرب. اما الخط الازرق الذي رسم عام 2000 بعد الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب، فهو خط انسحاب لا يتطابق مع الحدود الدولية. منذ العام 1923 تاريخ ترسيم الحدود الدولية، نشأت متغيرات على الارض من جانبي الحدود، ما يدفعنا الى اعادة النظر فيها وفي الخط

”
الترسيم البحري
لتثبيت نقطة مهمة
تسرع استثمار ثرواتنا

“



الخبير القانوني المحامي ميشال قليموس.

■ لماذا تمسك لبنان في اتفاق الاطار بتفاهم نيسان 1996، وهل يحمل مواصفات التفاهم بين دولتين؟
□ ان تفاهم نيسان هو اعتراف من اسرائيل والدول التي هي طرف فيه بحق لبنان في مقاومة الاحتلال، خاصة وان هذا الحق يستند الى المادة 51 من ميثاق الامم المتحدة. لذلك، ارى فيه اقرارا بهذا الحق وخاصة ان اسرائيل انسحبت من لبنان عام 2000 وابتقت احتلالها للنقاط الـ13 التي يطالب بها لبنان.

■ هل من فوارق وفق القوانين الدولية في اي مفاوضات كونها دبلوماسية او عسكرية؟
□ لبنان ليس في صدد التفاوض لعقد معاهدة مع اسرائيل، ولا تهدف هذه المفاوضات الى اي شكل من اشكال التطبيع. انها مفاوضات ترسيم حدود برعاية الامم المتحدة التي هي الضامن الدولي والقانوني لحدود لبنان. بالتالي، فان المفاوضات الدبلوماسية تكون عندما تكون هناك مواضيع سياسية او اقتصادية او مالية بين دولتين، لذا فان المفاوضات العسكرية من لبنان هي مفاوضات تقنية لترسيم الحدود البحرية وتحديدها بهدف حماية سيادته على مياهه.

بصورة غير محقة، خاصة وان اتفاقية الترسيم البحرية بين اسرائيل وقبرص والتي استندت من قبرص الى الترسيم المؤقت وغير النهائي مع لبنان عام 2007. لم تكن اتفاقية نهائية وما زالت قابلة للتعديل. هذه الاتفاقية لم ترسل الى المجلس النيابي، بحيث عدلت الحكومات اللبنانية الاحداثيات منذ عام 2008 وارسلتها الى الامم المتحدة عام 2010.

■ كيف تحدد الدور الاميري الراعي للمفاوضات وتعهد الامم المتحدة الامور اللوجستية، وما الذي ينطبق عليهما من قوانين محلية او اقليمية او دولية؟

□ كون لبنان من مؤسسي الامم المتحدة عام 1945، يتوجب على الامم المتحدة تأمين احترام سيادته وحدوده الدولية التي اعترفت له بهما. كذلك الامر بالنسبة الى اميركا التي تؤكد دائما على سيادة لبنان. من هنا، فان دور الرعاية والوساطة من هاتين الجهتين، يجب ان يكون مبنيا على قانون البحار الدولي وعلى الحدود الدولية النهائية للبنان لمضمون اتفاقية الهدنة التي وقعت عليها اسرائيل عام 1949 واتفاقية بوليه نيو كامب، وبالتالي فان دورهما في حال كان معتمدا على هذين المبدئين، يوجب عليهما التأكيد على تحديد الخط البحري بصورة مستقيمة بدءا من النقطة B1 في ساحل الناقورة كما هي محددة في اتفاقية الهدنة، وليس على الاحداثيات الاسرائيلية المتناقضة مع هذا المبدأ ولا على اقتراحات فريدريك هوف (عام 2011) التي حاول فيها تقسيم المنطقة المتنازع عليها، والتي تبلغ مساحتها 860 كيلومترا مربعا.

■ هل يمكن للبنان واسرائيل ترسيم خط ازرق بحري، وهل له اي وجود في قوانين البحار؟
□ لا يحق للامم المتحدة ولا للولايات المتحدة مناقضة الاتفاق الدولي لقانون البحار لجهة رسم الحدود البحرية بين لبنان واسرائيل وتحديدها. وبالتالي، فان اي تسوية تهدف الى رسم خط ازرق بحري هو مس بالسيادة اللبنانية وباتفاقية قانون البحار، ولا يمكن القبول بذلك ابدا والا تفقد الامم المتحدة مصداقيتها.

جزء كبير من الشاطئ الفلسطيني المحتل. فإي تحرك في اتجاهنا يمكن ان نكشفه بشكل مبكر، واي انحراف بالخط في المياه الاقليمية في اتجاه الشمال، يمنعنا من امكان الرصد والمراقبة ويعطيه الى الجانب الاسرائيلي مع فوزه بمنطقة بحرية كبرى. لذلك، من المهم جدا ان نحصل على اقرار بالحدود البرية التي وقعت عليها اسرائيل في اتفاقية الهدنة واعتبارها نقطة البداية، قبل ان نبدأ بترسيم الخط البحري. من هنا تبدأ المفاوضات لترسيم الخط الذي يحرم اسرائيل مما حاولت السطو عليه بحكم الامر الواقع.

■ هل تعتقد ان الوسيط الاميري سيكون نزيها؟

□ بالنسبة الى الدور الاميري والقول انه وسيط نزيه او غير نزيه، لا اعتقد ان الامور تستقيم بهذه المعادلة، فنحن نعرف انه لن يكون لنا صديق من دون مقابل. علينا ان نكون على ثقة بقوتنا والتمسك بكامل نظرتنا لنفرض احترامنا ولنستعيد حقنا، فنأتي بالاميري او الاوروبي او اي كان للاقرار بحقنا. لا يجب ان نتوقف عند الشعارات، فنضع على الطاولة وثائقنا ومستنداتنا والادلة التي تثبت التطابق بين ما تظهره وما تقول به القوانين الدولية المعمول بها، فننتصر بوقوف

الازرق ليتطابق مع الحدود الدولية. قد يكون للبنان مصلحة في بعض النقاط المختلف عليها، والامر ينطبق ايضا على اسرائيل. حتى الان لا مصلحة لنا بالتخلي عن خط 1923، لانه يضمن حدودنا المعترف بها من الجميع وبيقينا في موقع قوي. اما بالنسبة الى خط هوف، فاعتقد انه بعد وضع الطرفين اوراقهم على الطاولة سنصل الى تعديله باستعادة مساحة كبيرة وواسعة تضاف الى حصتنا منه.

■ لم الترسيم البحري قبل البري وهل يمكن الفصل بينهما والى اي مدى؟

□ هناك اهمية كبرى بالنسبة الى الترسيم البحري قبل البري لتثبيت نقطة مهمة جدا تتصل بترسيم الحدود البحرية الاقليمية. الموضوع سيادي وليس موضوعا اقتصاديا. لذا فهو حساس جدا لمنع فقدان اي من حقوقنا البحرية. من هنا علينا البدء من تثبيت النقطة التي تشكل خطا يستند الى الحدود الدولية، وصولا الى النقطة B1 المعروفة احداثياتها بحرا. لا يمكننا ان نتجاهل تأثير تحديد نقطة البداية برا نظرا الى انعكاساته على تحديد المياه الاقليمية للحفاظ على السيادة، كذلك من الناحية الامنية. فالواقع البري الذي نطالب به مميز ويعطينا ورقة امنية كبيرة جدا لانه يمكننا من الاشراف على

قليموس: على اتفاق الاطار تضمينه مبادئ قانونية اكثر وضوحا

■ ما هي الجوانب القانونية التي تحكم موقف لبنان في مفاوضات ترسيم الحدود البحرية؟
□ كنت اتمنى ان يتضمن اتفاق الاطار مبادئ واسسا قانونية اكثر وضوحا لحماية حقوق لبنان في حدوده البحرية، لأن القانون الدولي للبحار الصادر عام 1982 والذي انضم اليه لبنان عام 1995، هو القانون الواجب تطبيقه، خاصة وان اسرائيل لم توقع عليه. وبالتالي، فان الامم المتحدة الراعية للمفاوضات وكذلك الولايات المتحدة

الوسيطه والتي وقعت على هذا القانون، ملزمتان قانونا بهذا القانون الذي يحدد الحدود البرية استنادا الى آخر نقطة برية ضمن الحدود اللبنانية في الناقورة، وهي النقطة B1 سندا لاتفاقية الهدنة عام 1949. كما ان اتفاق الاطار لم يستند الى الحدود الدولية المعترف بها دوليا ضمن قرارات مجلس الامن، ومنها القرار 425 والبند 5 من القرار 1701. وبالتالي، فان اسرائيل اعترفت بهذه الحدود ضمن المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة مع لبنان سنة 1949 استنادا

الى المادة 40 من ميثاق الامم المتحدة والفصل السابع. مع الاشارة الى ان المادة 2 من القانون رقم 163 الصادر في تاريخ 18 آب 2011 عن المجلس النيابي، حددت النقطة الاساس لتحديد الحدود البحرية انطلاقا من النقطة B1 البرية المحددة في اتفاقية الهدنة عام 1949. لذا، كان لا بد من ذكر هذه الامور لحماية حق لبنان، وبالتالي فان لبنان اودع الامم المتحدة في تموز 2010، الاحداثيات البحرية التي تشمل مساحة 860 كيلومترا مربعا التي تطالب بها اسرائيل

ما هو الوقت الذي تتوقعه للمفاوضات وهل من مطلب لبناني مهملة 6 اشهر لانهاياتها؟
□ ليست لدي معلومات عن مهل مطلوبة من اي جهة، لكنني اعتقد ان لبنان مستعجل ليستفيد اقتصاديا من ثروته النفطية. اذا استطعنا الانتهاء بشهر واحد افضل من 6 اشهر، من اجل نيل الموافقة القانونية للشركات الدولية التي تنوي البحث في مناطقنا، علما اسرائيل قد تكون ايضا مستعجلة اكثر منا. هنا، لا بد من الاشارة الى ان اسرائيل تسعى الى تثبيت امر واقع فرضته في السنوات الاخيرة وتعمل على تكريسه، وعليه اعتقد ان من مصلحة الطرفين ان تنتهي المفاوضات بسرعة وهو ما يعزز فرضية نجاحها.